العولمة ليست مبرراً لتهرب الدول من مسؤولياتها بشأن حقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية تعرض انتهاكات حقوق الإنسان في NQV بلداً

قالت منظمة العفو الدولية، بمناسبة صدور تقريرها السنوي خلال هذا الأسبوع الذي يوافق ذكرى مرور QM عاماً على تأسيسها، إن محاسبة الدول على مسلكها تمثل التحدي الرئيسي في عالم اليوم، الذي تؤدي فيه العولمة إلى تقويض كثير من الدول وتدفع بقضية الفقر إلى مقدمة القضايا الملحة لحقوق الإنسان.

ومضت المنظمة تقول إن "العولمة، أي اتساع نطاق اقتصاد السوق الحر والتغيرات التكنولوجية، قد أدت إلى توسع اقتصادي هائل، ومع ذلك فقد صاحبها تزايد الديون والفقر واتساع التفاوت بين الدول".

والصورة التي تتبدى من خلال التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية في الذكرى الأربعين لتأسيسها هي صورة عالمٍ لا يقتصر فيه مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان فيما لا يقل عن NQV بلداً على الموظفين الحكوميين ومن يعملون لحسابها، فكثيراً ما يكون الجناة من أفراد الأسرة أو المجتمع أو أصحاب الأعمال. كما تُرتكب انتهاكات لحقوق الإنسان بصورة يومية على أيدي جماعات المعارضة المسلحة والجماعات شبه العسكرية. وأضافت المنظمة تقول إن "كثيراً من الدول تدعي أنها اضطُرت إلى تبني سياساتٍ اقتصادية تؤدي إلى تقويض بعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إلا إن هذا الادعاء باطلٌ تماماً. فلدى الحكومات ما يكفي من القوة لحماية شعوبها من الإجراءات التعسفية للهيئات المتعددة الجنسيات أو من ضغوط المؤسسات المالية الحكومية الدولية".

ويوثِّق التقرير عمليات إعدامٍ خارج نطاق القضاء في SN بلداً، وحالات إعدامٍ بموجب أحكامٍ قضائية في OU بلداً، وحالات سجناء رأي في ما لايقل عن SP بلداً، وحالات تعذيبٍ ومعاملة سيئة في NOR بلداً، وحوادث "إخفاء" في PM بلداً. ولكن منظمة العفو الدولية ترى أن الأرقام الحقيقية أكبر من ذلك بكثير.

وأردفت المنظمة قائلةً: "لقد دأبت الحكومات على التشدق بالعبارات البليغة عن حقوق الإنسان، ولكن قلةً منها فحسب هي التي حولت هذه الأقوال إلى حقيقة واقعة".

ومضت المنظمة تقول إن "هناك الكثير الذي تستطيع الحكومات بل ويتعين عليها أن تفعله. فبوسعها أن تكفل حماية العمال في بلدها من أسوأ أشكال الاستغلال، ويمكنها أن تتصدى لظاهرة الإفلات من العقاب التي تُعد بمثابة سمٍ يتيح تفشي انتهاكات حقوق الإنسان أو عودتها إلى الظهور، وبمقدورها أن تكف عن الاعتداء على نشطاء حقوق الإنسان، ويمكنها بل ومن واجبها أن تنهض بمسؤولياتها تجاه حقوق الإنسان".

"إن التحدي الأساسي الذي يواجه منظمة العفو الدولية في المقام الأول حالياً هو محاسبة الحكومات على أفعالها. فتركيز النقاش على نفوذ والتزامات بعض الحكومات لا يعني تجاهل مسؤوليات الحكومات الأخرى، بل يعني الإصرار على أن تتخلى الحكومات عن تخاذلها وعن محاولاتها لحجب الحقائق أو للتهرب من مسؤولياتها، كما يعني التأكيد على أنه برغم القيود الخارجية فإن هذه الحكومات لديها ما يكفي من القوة لتعزيز حقوق الإنسان إذا ما توفرت لديها الإرادة السياسية".

وأضافت المنظمة قائلةً: "لقد أدى عدم الإحساس بالأمان الاقتصادي إلى اندلاع نزاعاتٍ داخلية في بعض البلدان وثبت خلالها عجز الحكومات عن حلها أو احتوائها. إلا إن هذا لا يعني أن تكون القلاقل الاقتصادية ذريعة للحكومات للتهرب من مسؤولياتها".

وكان من شأن هذه التحديات الجديدة في مجال حقوق الإنسان، والناجمة عن العولمة، أن تدفع منظمة العفو الدولية إلى توسيع نطاق

عملها، بتعزيز قضايا حقوق الإنسان في الأوساط الاقتصادية ومواجهة المؤسسات المتعددة الجنسيات والإصرار على أن تساهم الشركات في حماية حقوق الإنسان، ولا سيما الشركات العاملة في بلدانٍ تشهد انتهاكاتٍ واسعة لحقوق الإنسان.

ففي العام الماضي، عملت منظمة العفو الدولية بقوة على حث المؤسسات الدولية العاملة في تصنيع وتجارة الماس على اتخاذ إجراءاتٍ فعالة تكفل وضع نظام لكشف التلاعب للحيلولة دون وصول شحنات الماس المتنازع عليها في سيراليون إلى الأسواق العالمية، حيث شن نشطاء المنظمة حملات أمام متاجر المجوهرات في الولايات المتحدة، كما شاركوا في مناقشاتٍ مع مؤسسة "هوغ راد فور ديامنت" ومجموعة "ديبيرز". وبالمثل، أهابت المنظمة علناً بشركات النفط العاملة في السودان أن تثير بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان مع السلطات السودانية، وأن تتخذ إجراءاتٍ لحماية حقوق الإنسان في سياق عملها.

ومن ناحية أخرى، كشفت المنظمة النقاب عن أن التجارة الدولية في هراوات الصعق الكهربا□TQ?ي ذات الجهد العالي والدروع والبنادق الصاعقة والأحزمة الصاعقة قد توسعت خلال عقد التسعينات. ففي غضون العامين الماضيين، كانت هناك أكثر من NRM شركة عاملة في OO بلداً تشارك في تصنيع أو تسويق أسلحة الصعق الكهربائي. ودعت المنظمة إلى فرض حظرٍ على استخدام المعدات الشرطية والأمنية التي يُعد استعمالها بطبيعته أمراً قاسياً ولا إنسانياً ومهيناً.

كما كان من شأن التضارب المحتمل بين الرغبة في تحقيق الربح وحماية حقوق الإنسان أن يدفع منظمة العفو الدولية إلى عرض بواعث قلقها على المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، والتي تستطيع بحكم موقعها أن تمارس تأثيراً كبيراً على القضايا والاهتمامات القومية والاقتصادية والسياسية. وسوف تواصل المنظمة مساعيها من أجل إحداث تغيير حقيقي يكفل أن تحظى قضايا حقوق الإنسان بالاهتمام الواجب في جميع أنشطة البنك.

وقد تجلَّت الصلة الوثيقة بين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ظهور مجموعة جديدة من حركات الاحتجاج. فهناك حركة تضامن دولية آخذة في التشكل بسبب العواقب السلبية للعولمة. وتعرض منظمة العفو الدولية خبرتها الفريدة لدعم المساعي الرامية إلى ضمان حماية حقوق الإنسان وتحقيق العدالة لغالبية الناس في العالم.

واختتمت المنظمة بيانها قائلةً: "قد تكون القوى المناهضة لحقوق الإنسان هائلة، ولكن الغضب العارم على الظلم، والذي أدى إلى تأسيس منظمة العفو الدولية قبل QM عاماً، مابرح يحفز ملايين الناس على التصدي للحكومات وهي مصممة على بناء عالم أفضل. وربما تكون المدينة الفاضلة حلماً بعيد المنال، ولكن تحقيق تغيير إيجابي أمرٌ ممكن".

للحصول على نسخة من التقرير، أو للحصول على ملخصاتٍ إقليمية عن إفريقيا أو آسيا أو أوروبا أو الشرق الأوسط أو الأمريكتين، أو لترتيب مقابلة باللغات الإسبانية أو الإنجليزية أو العربية أو الفرنسية، يمكن الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية في لندن. هاتف: RRSO /RTOV /RUPN /QQ MOM TQNP RRSS +

الموقع على شبكة الإنترنت:arabic.or-ghttp://www.amnesty